

سبل التحصين الفكري في الدستور العراقي النافذ

Ways of intellectual immunization in the current Iraqi constitution

ا.م.د. وديع دخيل ابراهيم

كلية القانون _ جامعة الانبار

Wd88ea@uoanbar.edu.iq

Asst. Prof. Dr. Wadih Dakhil Ibrahim

College of Law - University of Anbar



This work is licensed under a

[Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International \(CC BY-NC 4.0\)](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

المستخلص إن التحصين الفكري للإنسان يعد من الأمور الأساسية المهمة التي يجب الاهتمام بها حتى لا يتأثر الفرد بأي أفكار مظلمة وغير صحيحة، فمثلما يتم توفير الأمن القانوني والاجتماعي وغيره يتم توفير الأمن الفكري أيضا وتحصينه في نفس الوقت، لذلك لا بد من معرفة التحصين الفكري والسبل المتبعة في ذلك في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، مع بيان المدلول اللغوي والإصلاح لهذا الأمر، بالإضافة إلى بيان الأمور التي تؤثر على الأمن الفكري الإنساني، بالإضافة إلى ذكر الوسائل التي تناولها الدستور من أجل التحصين الفكري ومحاربة الأفكار المنحرفة، وضبط حرية الفكر والتعبير عن الرأي مع خاتمة لما توصلنا إليه من نتائج وتوصيات.

كلمات مفتاحية: الأمن الفكري، حرية التعبير عن الرأي، الدستور، محاربة التطرف، الامن الفكري،

Summary: Intellectual improvement of the individual is one of the most important fundamental issues that must be addressed so that the individual is not influenced by any misleading or incorrect ideas. Just as legal and social security is provided, so is intellectual human security, which is also enhanced at the same time. Therefore, it is necessary to understand intellectual fortification and the methods used in this regard in the Constitution of the Republic of Iraq of 2005 The linguistic meaning and reform of this matter are explained, in addition to explaining the matters that affect human intellectual security. The means addressed by the Constitution for intellectual improvement, combating deviant ideas, and controlling freedom of thought and expression of opinion are also mentioned, with a conclusion on the results and recommendations we have reached.

Keywords: Intellectual security, freedom of expression, constitution, combating extremism, intellectual security .

مقدمة: إن الأمن الفكري للإنسان أصبح من المواضيع التي تأخذ اهتمام الباحثين والمهتمين من المواطنين والمسؤولين في الدولة، فالأمن الفكري يجب أن يتم توفيره للإنسان في نفس الوقت يجب تحصين هذا الفكر من أن ينخرط في أفكار منحرفة وغير صحيحة تؤثر في الإنسان نفسه وكذلك بالآخرين، لأن تقبل مثل هذه الأفكار سوف

يجعل الإنسان متطرف على رأي معين سواء في الجانب الديني أو السياسي أو غيره، لذلك لا بد أن يكون الإنسان ذا فكر حر يتواصل من خلاله إلى ما يخدم البشرية ويصلح أحوال الناس وليس العكس، فانتشار أفكار منحرفة ومتطرفة في المجتمع سوف تؤدي إلى الفوضى وعدم الاستقرار خصوصاً مع وجود جهات أخرى تقف بالصد من هذه الأفكار، لذلك لا بد من تحصين فكر الإنسان بوسائل تمنعه من الانخراط في فكر مظل أو منحرف وبهذا حرص دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ من خلال سبل مختلفة لتحسين فكر الإنسان فوجود وسائل تؤثر في الفكر الإنساني يقابلها وسائل دستورية تمنع وتحصن هذا الفكر من أن يقع في الأمور غير الصحيحة والمنحرفة والمظلمة .

أولاً: أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث في أن التحصين للأمن الفكري يساهم في الحد من انتشار أي أفكار منحرفة أو مظلمة ، فيكون الإنسان في أمان تام عن أفكاره وأفكار الآخرين، فلا يستطيع أحد ان يتبنى أي فكرة متطرفة أو منحرفة مع وجود سبل ووسائل دستورية تساهم في تحصين الفكر والحد من ظهور وانتشار الأفكار التي تؤثر في المجتمع وتخل بالأمن الفكري الذي يجب توفير للمواطنين .

ثانياً: مشكلة البحث: تبرز مشكلة البحث في طرح مجموعة من الأسئلة الآتية : ما المقصود بالتحصين الفكري؟ وكيف يتم توفير الأمن الفكري للإنسان؟ وهل هناك سبل دستورية تساهم في التحصين الفكري خصوصاً في العراق؟ وهل هناك مؤثرات على الأمن الفكري الإنساني؟ وكيف يعالج المشرع الدستوري العراقي مشكلة الأمن الفكري وتحصينه.

ثالثاً: منهجية البحث: سنعتمد في دراستنا لهذا البحث على المنهج الوصفي، وكذلك المنهج التحليلي الاستنتاجي.
رابعاً: خطة البحث: إن خطة البحث تمثلت بتقسيم هذا الموضوع إلى مقدمة ومطلبين ، المطلب الأول لبيان مفهوم التحصين الفكري في الدستور العراقي، والمطلب الثاني لوسائل التحصين الفكري في الدستور العراقي ونختم البحث ببعض النتائج والتوصيات.

المطلب الأول

مفهوم التحصين الفكري في الدستور العراقي النافذ

لا ريب أن التحصين الفكري من المواضيع المهمة التي تتطلب معالجتها وبيانها أن يعرف المقصود بها على وجه الدقة من كافة النواحي، بالإضافة إلى أن الفكر الإنساني ممكن أن يخضع لمؤثرات كثيرة تؤدي إلى وجود خلل في تفكير الإنسان، لذلك لا بد من دراسة هذه المواضيع بشكل تفصيلي وهذا سنوضحه في الفرعين، سنبيين في الفرع الأول تعريف التحصين الفكري، وفي الفرع الثاني سنتناول وسائل التأثير على الفكر الإنساني وعلى النحو الآتي:

الفرع الأول

تعريف التحصين الفكري

إن بيان معنى التحصين الفكري يتطلب بيان المعنى اللغوي والاصطلاحي وهذا ما سنبينه بالآتي:
أولاً : المعنى اللغوي: إن المعنى اللغوي للتحصين الفكري يستلزم تجزئة العبارة جزئين وبحسب الآتي:

- ١- **معنى التحصين:** من حصن يحصن حصانة، فهو حصن حصان وحصين المكان ونحوه أي صار منيعاً قوياً، فهو حصين حصن الجند المدينة جعلوها حصينة منيعة، أيضاً يقصد به من حصن المكان يحصن حصانة فهو حصين منيع وأحصنه صاحبه وحصن والحصن كل موضع حصين لا يوصل إلى ما في جوفه والجمع حصون.^(١)
- ٢- **معنى الفكري:** وهو من الفكر ويقصد به باللغة: الفكر جمع أفكار، مصدر فكر أي أعمال العقلي بالعلوم للوصول إلى المجهول، أي التفكير وفكرة فعل في الأمر، أي عمل العقل فيه ورتب بعض ما يعلم ليصل به إلى المجهول، وفكر فيه يفكر تفكيراً فهو مفكر المفعول مفكر فيه، وفكر الشخص أي مارس نشاطه الذهني، وفكر في الأمر تفكر فيه تأمله، أعمل العقل فيه ليصل إلى نتيجة أو حل أو قرار، ولي في الأمر فكر أي نظر ورؤية، وأيضاً شارد الفكر ذاهل ساه أو مستغرق في التفكير، والفكر أعمال الخاطر في الشيء^(٢).
- نتوصل من خلال البحث إلى أن المعنى اللغوي للتحصين الفكري هو منع وصول الأمور السيئة إلى العقل البشري أي جعل العقل الإنسان منيعاً محصناً عن الأفكار السيئة والمنحرفة.
- ثانياً: المعنى الاصطلاح للتحصيل الفكري:** يقصد بالتحصين الفكري من الناحية الإصلاحية بأنه مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تتخذ من قبل الدولة الهدف منها حماية عقل الإنسان وفكره من أن يتأثر بالأفكار الضالة المظلمة، مع تعزيز قدرة الإنسان على التفكير النقدي والتحليلي، كما يتضمن أيضاً ضبط تبادل المعلومات، مما يسهم في تعزيز الأمن الفكري، ويقصد به أيضاً بأنه منع فكر الإنسان وعقله من الانحرافات أو الخروج عن الاعتدال في كافة الأمور سواء كانت سياسية أم دينية أو غير ذلك.^(٣)
- نستدل مما سبق أن التحصين الفكري يمكن أن نوجزه بأنه اتخاذ مجموعة من الإجراءات والوسائل من أجل منع وصول الأفكار المنحرفة والمضللة للإنسان، من خلال ضبط الأمور التي يمكن من خلالها وصول هذه الأفكار لذهن الإنسان .

الفرع الثاني

وسائل التأثير على الفكر الإنساني

يتأثر الفكر الإنساني بجملة من الأمور تؤدي إلى وجود أفكار خارجة عن فطرة الإنسان السليمة، فهناك وسائل معينة حتى وإن كان الإنسان فكره سليماً إلا أن هذه الوسائل قد تؤثر به من الناحية الفكرية، لذا سنبين أهم الوسائل التي تؤثر في فكر الإنسان بالاتي:

أولاً: ضعف الوعي الديني: من بين الأمور التي تؤثر على فكرة الإنسان وجعله حبيس الأفكار المظلمة هي ضعف الوعي الديني لدى الأفراد، فهناك الكثير لا يعلم الأمور الخاصة بالدين وخصوصاً التي تخص فكر الإنسان، فالدين الإسلامي مثلاً أجاز للإنسان التفكير والإبداع والتأمل في خلق الله إذ قال تبارك وتعالى (ويتفكرون في خلق السماوات

(١) قاموس المعاني كلمة (تحصين) على الموقع الإلكتروني www.almaany.com تاريخ الزيارة ٢٤ / ٣ / ٢٠٢٥.

(٢) قاموس المعاني كلمة (فكر) على الموقع الإلكتروني www.almaany.com تاريخ الزيارة ٢٤ / ٣ / ٢٠٢٥.

(٣) بن خليفة فاطمية، الأمن الفكري ودور المدرسة في تعزيزه، دراسة تحليلية، الجزائر ص، ١.

والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانه فقنا عذاب النار)^(١) , لذلك فإن الإنسان عندما يكون وعيه الديني قليل سوف يتأثر بأي أفكار دينية تستخدمها أي جهة معينة لاستقطاب مثل هؤلاء, فأصحاب الفكر الضال يحاولون الدخول على الأفراد الذين ليس لديهم وعي كافي من أجل تغذية أفكارهم بشيء مظلل وغير صحيح, مما يجعلهم أسرى لفكر هذه الجهة أو تلك, فالوعي مهم لأنه يعد إدراك المرء لذاته ولما يحيط به إدراكا مباشرا, فهو يكون بهذه الحالة أساس معرفة كل شيء, فالإنسان كلما كان وعيه أكثر كلما كانت حياته أرقى وأفضل بعيدا عن الأفكار المنحرفة^(٢).

إن الوعي الديني كلما كان ضعيفا كلما كان التحصين الفكري لدى الإنسان أيضا ضعيف, فالوعي الديني للكثير من المسائل التي تهتم أفراد الشعب يعد أمرا مهما, لأنه ليس كل أفراد الشعب لديهم المعرفة الكافية بأمور الدين, مما يحتاج معه إلى تفسير لبعض الأمور أو أخذ حكم معين فيها, فلابد من الحرص في مثل هذا الأمر من أن يتأثر هذا الفرد ذاك بأي أفكار مظلمة أو غير صحيحة, وهذا الأمر ينطبق على كل دين وليس الدين الإسلامي فقط.^(٣) وتجد الإشارة إلى أن الفكر الإنساني يميل كثيرا إلى التأثر في الأمور الدينية على اعتبار أن الدين هو للعالم والآخر, فعادة ما يكون أثر الدين والأفكار الدينية على الإنسان قوية وكبيرة خصوصا مع امتزاج هذه الأمور بالجانب العاطفي أكثر من العقلي, فيغلب الجانب العاطفي في بعض الأحيان على الجانب العقلي في الأمور وتحليلها, مما يجعل مثل هكذا أشخاص كثيري يتأثر الجانب العاطفي الديني, فالأمر يجب أن يكون وفق جانب عقلي قائم على الدليل يغلب به على العاطفة, لأن العمل بعاطفة دينية دلالة على ضعف الوعي الديني لدى الفرد, وبالتالي لا يوجد تحصين لأفكار هؤلاء وهذا ما يمكن التوصل إليه من خلال هذا البحث.

ثانيا : تأثير وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي: تمارس وسائل الإعلام ومعها وسائل التواصل الاجتماعي دورا كبيرا في ميدان الفكر الإنساني, إذ من خلال هذه الوسائل يمكن التأثير على أفكار الإنسان وجعلها في اتجاه معين, خصوصا مع وجود العديد من القنوات الفضائية العالمية, وكذلك وسائل التواصل المختلفة التي يبيت من خلالها وينشر العديد من الأفكار التي تعد في بعض الأحيان أفكار هدامه للفكر الإنساني, فهناك العديد من الجماعات المتطرفة التي سخرت الأعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لنبث أفكارهم المتطرفة والتأثير على عقول الآخرين

(١) سورة آل عمران الآية ١٩١.

(٢) د. أحمد عطا الله عبد الباسط, دور الفقه المقارن في تنمية الوعي الفقهي وترسيخ أسس التعايش السلمي, بحث منشور في المؤتمر العلمي الدولي الأول, مجلة كلية الشريعة والقانون بدمنهور, جامعة الأزهر, مصر ٢٠٢٠, ص ٧٥.

(٣) د. رنا مولود شاكر, الأمن الفكري والإرهاب, العراق نموذجا, بحث منشور في مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, العدد ٨, ص ١٣٠.

واستقطابهم معها، فهذه الوسائل التي تزود الإنسان بالكثير من المعلومات في الوقت الحاضر لها تأثير قوي على المجتمع حتى سميت في الوقت الحالي بالسلطة الرابعة. (١)

وتجد الإشارة إلى أن تأثير وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي على فكر الإنسان أصبح قويا لا يستثنى فئة من الأفراد، خصوصا وأن هذه الوسائل أصبح كل شخص يملك أكثر من جهاز وعدد غير محدد من الحسابات الحقيقية والوهمية التي من خلالها يستقبل أو يرسل الأفكار المختلفة، مما ينتج عن ذلك سهولة في الوصول على أي شخص والتأثير عليه فكريا سلبا أو إيجابا، ومن هذا يتجلى دور هذه الوسائل في تحطيم التحصين الموجود لدى الفرد حول أفكاره، ففي السنوات الماضية لم تكن مثل هذه الوسائل موجودة ولم يصل الخبر أو أي أمر في أي مكان إلى آخر، إلا من خلال التلفاز أو الراديو أو من خلال المجلات، أما اليوم فالوضع مختلف تماما إذ يمكن وصول الخبر إلى أي شبر في الكرة الأرضية خلال لحظات، وهكذا الحال بالنسبة للأفكار التي تهدم فكر الإنسان عندما يقوم أي شخص متخفي في مكان ما بحساب وهمي ببث ونشر الأفكار المظلمة التي تؤثر على عقل الإنسان، بالإضافة إلى أن بعض وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي في بعض الأحيان تقوم باستخدام أساليب معينة للتأثير على فكر الأشخاص إما بالاستعانة بذوي الخبرة، أو القيام بدعايات معينة أو أي وسيلة أخرى للتأثير على الأفراد. (٢)

نتواصل من خلال البحث إلى أن خطر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي على الفكر الإنساني كبير وخطير ويزداد خطورة كلما زادت وتنوعت هذه الوسائل، مع عدم السيطرة عليها بوجود برامج تؤدي إلى رفع الحجب أو ما شابه ذلك، وبهذا يتضح أثر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي في التأثير على فكر الإنسان خصوصا وأن أغلب أوقات الأفراد في الوقت الحاضر تذهب للتصفح ومشاهدة ما ينشر في الإعلام والتواصل الاجتماعي، مما يجعل فكر الإنسان غير مستقر على رأيي معين وموضوع ما، لأن هذه الأمور التي تنشر قد تكون صحيحة وقد تكون غير ذلك، مما يجعل الفكر الإنساني متأثرا ببعض الأمور غير الصحيحة والتي تؤدي إلى تضليل أفكاره والابتعاد عن جادة الصواب.

ثالثا: التفكك الأسري: مما لا شك فيه أن التفكك الذي قد تعاني منه بعض الأسر سوف يؤدي إلى حد ما في إصابة بعض أفرادها فكريا، فالمعاناة وسوء التربية والحرمان وعدم المراقبة من قبل الأسرة لأفرادها سيؤثر في بعض منهم بأفكار مظلمة تهدم الفكر وتؤدي إلى اتباع أفكار منحرفة من أجل تعزيز حب الظهور وتعويض الحرمان الذي يعاني منه بعض الأفراد، فالأسر التي تعاني من الانحلال والتفكك سوف يؤدي بها الأمر إلى عدم قيام أفرادها باحترام القوانين والعادات والتقاليد والسير خلف أشخاص غير منضبطين فكريا، مما يجعل هذا الفرد فريسة سهلة للجماعات والتنظيمات المظلمة، فالرقابة الأسرية إذا كانت ضعيفة أو معدومة قد تؤدي إلى ضياع بعض أفرادها في دوامة

(١) نارس حمى أمين عثمان، جرائم وسائل الإعلام المضرة بالأشخاص وأجهزتها المقررة في الفقه الإسلامي، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإسلامية، جامعة السليمانية، كردستان العراق، ٢٠٢٢، ص ٦٧.

(٢) د. أمل فاضل عبد خشان، محمد جبار اتوبية، الإرهاب الفكري بين النظرية والقانون، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، العدد ٢٧ سنة ٢٠١٥، العراق، ص ١٣٥.

الافكار المنحرفة والمضللة، كما قد يتعرض أحد أفراد هذه الأسرة للعنف أيضا من قبل الأسرة نفسها مما يدفعه إلى تبني أفكار منحرفة ومتطرفة فالعنف الأسري أيضا له دور في بعض الأحيان في تبني أفكار غير صحيحة سواء كان هذا العنف جسديا أو فكريا أو ما شابه ذلك.^(١)

وعلى ذلك فالأسرة التي تعد نوات المجتمع إذا كانت تعاني من التفكك فإن السيطرة فكريا على أفرادها يصبح فيه سهولة كبيرة لأصحاب الفكر الضال، مما ينعكس بشكل سلبي على المجتمع، ففكر الإنسان يحتاج إلى رقابة أولها من الأسرة لأبنائها خصوصا مع وجود هذا الكم الهائل من وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي التي تنشر الأخبار والمواضيع التي قد تكون ذا أثر فكري كبير، ولهذا لا بد من الحفاظ على كيان الأسرة وحمايتها من كافة النواحي القانونية والأسرية والاجتماعية والفكرية، وممارسة دور وقائي بحيث يستطيع رب الأسرة أو السلطات المختصة بهذا الأمر اتخاذ اللازم قبل حصول الحدث واتخاذ الإجراء المناسب لردعه.^(٢)

رابعا: الفقر: يعد الفقر والحرمان من بين الأمور التي تدفع الإنسان إلى تبني أفكار متطرفة وغير منضبطة، بهدف الحصول على الأموال، وبعض الجماعات والمنظمات المنحرفة تحاول استقطاب الأشخاص الذين يعانون من الفقر من خلال دفع أموال لهم مقابل تبني أفكارهم أيا كانت، وهذا ما يحدث في كثير من الأحيان عندما يعاني الفرد من الفقر والفاقة وعدم توفر فرص العمل، فأى جماعة تسلط الضوء على أحد الأشخاص تغريه بالمال مقابل تبني أفكار حتى وان كانت مضللة، فإنه يصبح فريسة سهلة و يستقبل هذه الأفكار المنحرفة، وبالتالي يهدم بذلك التحصين الفكري ويصيبه خلا كبيرا بسبب هذه الأفكار.^(٣)

علما أن الفقر يعد من الأمور التي يعاني منها العديد من الشعوب، مما يجعل أفرادها يستقبلون أفكارا مختلفة و منحرفة فيبعض الأحيان من أجل المال، بل حتى التضحية بحياتهم من أجل ذلك وهذا يعد أمرا خطيرا، لأن حصانة فكر الإنسان سوف تهدم بسبب معاناة الفقر واستغلال هذا الأمر من قبل جماعة معينة وتغذية افكار الانسان بأشياء غير صحيحة و مظلة تسبب الانحراف الفكري في المجتمع، مما يضر كثيرا بالأمن الفكري وتحصينه الذي يسعى له الجميع.^(٤)

خامسا: التطرف: يقصد به الذهاب إلى الطرف البعيد وترك الاعتدال والوسطية ويرى أصحابه بأنهم الصح وعلى حق وعلى الجميع اتباعهم وبخلافه يعد عدوا، و يعد التطرف من بين الأمور التي تؤثر على فكر الإنسان، فالشخص

(١) حياة عبيد وآخرون، الأمن الأسري في ضوء تحديات العصر، ط١، مختبر الدراسات الفقهية والقضائية، الجزائر، ٢٠٢٠، ص ١٦٩.

(٢) السعيد بن محمد هراوة، حماية الأسرة في ظل الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية، ط١، سامي للطباعة والنشر، الجزائر، ٢٠٢٢، ص ٣٥.

(٣) د.أحمد جابر حسنين، الإصلاح الإداري ودوره في القضاء على الفقر، ط١، المجموعة العربية للتدريب ونشر، مصر، ٢٠١٣، ص ٥٩ وما بعدها.

(٤) سرج ميلانو، الفقر في البلدان الغنية، تعريب نخلة فريفر، ط١، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، ليبيا، ١٩٩٥ ص ٥٤ وما بعدها.

الذي يتبنى أفكار متطرفة في مجال معين سوف يؤثر هذا الأمر بشكل كبير على مداركه الفكرية و على الأشخاص الآخرين, لأن تبني التطرف في مجال الدين أو السياسة أو الاقتصاد أو أي شيء آخر سوف يجعل هذا الشخص خارجا عن الوسطية والاعتدال وذاها ببعيدا إلى التطرف في الرأي والفكر الذي يتبناه و يرى أنه هو على حق وهو صاحب الرأي السديد وغيره على باطل وخطأ ويرى أن من يعارضه معاد له وغير منسجم مع فكره مما يعتبره عدو له.^(١)

إن وجود التطرف لدى شخص أو مجموعة من الأشخاص سوف يدفعهم إلى الحصول على كسب وتأيد أشخاص آخرين معهم, من خلال التأثير على أفكارهم باتباع أسلوب الإقناع والترغيب بهذه الأفكار, بتغذية عقولهم بأفكار مضللة غير صحيحة ومتطرفة, لأن التطرف الفكري يحاول إلغاء الرأي الآخر ويتمسك صاحب الرأي بما قاله وهو يراه الصح وغيره خطأ, مما ينتج عنه أثر بالغ على فكر الإنسان وعلى غيره من خلال التأثير بالآخرين واستقطابهم وهدم ما يوجد لديهم من تحصين فكري.^(٢)

نتوصل من خلال البحث أن التطرف يدفع الإنسان إلى الاعتماد على آراء معينة يعتقد بأنها هي الصحيحة وغيرها لا, مما يجعل فكر الإنسان خارج عن الإطار السليم في هذا الأمر, فالفكر الإنساني السليم يتقبل الرأي والرأي الآخر القائم على الحجة والدليل القاطع سواء في الجوانب السياسية أو الدينية أو أي مجال آخر, وبهذا فإن هذه الوسائل وغيرها ممكن أن تهدم التحصين الذي يوجد على فكرة الإنسان ويؤثر عليه ويدفعه إلى تقبل أفكار غير حقيقية مضللة مما يتطلب معه اتباع وسائل معينة في تحصين فكر الإنسان بشكل منيع حتى لا يتأثر بهذه الأمور أو غيرها وهذا ما سيتم توضيحه في المطلب الثاني القادم.

المطلب الثاني

وسائل التحصين الفكري في الدستور العراقي

بعد اتضح مدلول التحصين الفكري والوسائل التي تؤثر عليه لابد من بيان الوسائل التي تناولها دستور جمهورية العراق في سنة ٢٠٠٥ في تحصين الفكر الإنساني من خلال محاربة الأفكار المنحرفة, بالإضافة إلى ضبط الأمور الخاصة بحرية الفكر وكيفية التعبير عن الرأي, لذلك سنقسم هذا المطلب إلى الفرعين, سنتناول في الفرع الأول محاربة الأفكار المنحرفة, وفي الفرع الثاني سنوضح ضبط حرية الفكر والتعبير عن الرأي وعلى النحو الآتي:

الفرع الأول

محاربة الأفكار المنحرفة

^(١) سرحد أحمد سليم, إشكالية تبرير التطرف في العصر الحديث بآيات قرآنية, رسالة ماجستير, كلية العلوم الإسلامية, جامعة السليمانية, كردستان العراق, ٢٠٢١, ص ١٦.

^(٢) د. نايف أحمد ضاحي الشمري, دور مجلس حقوق الإنسان في مكافحة التطرف الديني, بحث منشور في مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة, العدد الثاني, السنة الأولى, ٢٠١٩, ص ٧٠.

حرص دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ على محاربة الأفكار المنحرفة سواء في ديباجته أو في مواد مختلفة منه وسنوضح ذلك بالاتي:

أولاً: ديباجة دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥: تعد الديباجة جزء من الدستور رغم الخلافات الفقهية حول قيمتها هل هي مستوى نصوص الدستور أم لا, أم أنها ذات قيمة أعلى من الدستور, فالرأي السائد أنها نفس قيمة النصوص الدستورية, لأن ما ينص عليه في ديباجة الدستور له قيمة دستورية ولا يجوز مخالفته بأي شكل من الأشكال, لأن الدستور يعد وثيقة واحدة من ال ديباجة وحتى آخر مادة فيه.^(١)

وعليه فإن العراق حرص في ديباجة الدستور على مسألة مهمة وهي بناء الدولة من كل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها, دون الاكتراث لأي أمر ممكن أن ينشأ عن هذا الامر اذ نص على أنه "لم يثنا التكفير الإرهاب من أن نمضي قدما لبناء دولة القانون ولم توقفنا الطائفية والعنصرية من أن نسير معا لتعزيز الوحدة الوطنية, وانتهاج سبل التداول السلمي للسلطة, وتبني أسلوب التوزيع العادل للثروة, ومنح تكافؤ الفرص للجميع."^(٢) وهذا النص يدل بوضوح على وجود أفكار منحرفة تؤدي إلى التأثير على فكر بعض الأفراد, لأن إشارة الديباجة إلى أن التفكير والإرهاب لم يثني في بناء دولة القانون, وهذا التكفير والإرهاب قد أتى من أفكار منحرفة مضللة أثرت على العديد من أبناء الشعب العراقي, من ناحية تبني هذه الأفكار أو من ناحية وقوع ضحايا نتيجة لتبنيها, إذ مر العراق بويلات عديدة نتيجة وجود أفكار متطرفة لدى بعض الأشخاص أو الجماعات ساهمت في وجود خلل بالأمن الفكري لديهم, خصوصا في الفترات التي كان فيها العراق يعاني من أزمات أمنية نتج عنها أفكار متطرفة وارهابية, لذلك بين الدستور العراقي في الديباجة أن هذه الأمور لا تثني الشعب العراقي الأبوي الحر من أن يمضي قدما في بناء دولته على اسس دستورية وقانونية تساهم في القضاء على الأفكار المنحرفة وتحفظ فكر الإنسان وتحصنه منها.

ثانياً: مواد الدستور العراقية التي تحفظ الأمن القانوني و تحارب الأفكار المنحرفة: إن دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ حرص على بناء دولة قانونية تجمع كل مكونات الشعب العراقي بالشكل الذي يضمن لهم مقومات العيش السليم, ويحفظ لهم الأمن والأمان على كافة المستويات, فقد أكد الدستور العراقي على أمور كثيرة عندما نص على أنه "يحضر كل كيان أو نحج يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي أو يحرض أو يمهد أو يمجّد أو يروج أو يبرر له وبخاصة البعث الصدامي في العراق ورموز وتحت أي مسمى كان ولا يجوز أن يكون ذلك ضمن التعددية السياسية في العراق وينظم بقانون."^(٣)

نستنتج من هذا النص أن أي كيان أو نهج ممكن أن يتبنى أفكار تؤدي إلى تبني العنصرية والإرهاب والتكفير أو غيرها ما ذكر من هذه في هذه المادة يعد محظورا, وبالتالي أن أي أفكار معينة تؤدي إلى مثل هذه الأمور فيجب حظرها ومحاربتها, حفاظا على فكر الإنسان وضرورة تحصينه لتحقيق الأمن الفكري من كافة النواحي.

(١) د. رمزي طه الشاعر, الوجيز في النظرية العامة للقانون الدستوري, جامعة عين الشمس, مصر, ص ٦٥.

(٢) ديباجة دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

(٣) المادة (٧) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

وتجد الإشارة إلى أن الدستور جمهورية العراق بنصه على توفير الحقوق والحريات وضمان الكثير من الأمور لرعاية الأسرة ولحماية كيان الدولة فإنها تؤدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة لحماية الأمن الفكري لدى الإنسان، فتوفير العمل والقضاء على الفقر والبطالة والنص على ذلك بوجود دستور سوف يؤدي إلى تحصين الفرد من الجانب المالي بما يضمن له وسائل عيش مناسبة وبالتالي عدم انخراطه في الأفكار المضللة للحصول على المال أو العمل.^(١) اما النص المباشر الذي أكد به دستور جمهورية العراق سنة ٢٠٠٥ على حماية الأمن الفكري للإنسان فهو الآتي "تكفل الدولة حماية الفرد من الإكراه الفكري و السياسي والديني"^(٢) فهذه المادة حرصت وبشكل واضح وألقت بواجب كبير على الدولة في نفس الوقت، إذ حرصت على تحصين الفكر الإنساني من خلال كفالة الحماية والعمل على منع دخول الأفكار المنحرفة والمضللة إلى المجتمع العراقي.^(٣)

ومن الجدير بالذكر إن كفالة الحقوق و الحريات العامة للإنسان واضح وجلي في دستور العراق لسنة ٢٠٠٥، ليس هذا فحسب بل كفل الدستور للإنسان سلامة فكره من يتأثر ببعض الأفكار غير الصحيحة، خصوصا عند ممارسة الإكراه الفكري او السياسي او الديني، فلا يجوز إن يكون شخصا ما واقعا تحت إكراه او ضغط من أجل تبني أفكار معينة سواء كانت دينية أو سياسية، فكل مواطن له حرية الفكر ولا يجوز أن يكره على اعتناق فكر معين أو أن يترك فكريا ما ، لذا فإن دستور جمهورية العراق كد بشكل واضح على هذه الأمور التي تعد من صميم حياة الإنسان وتحصن فكره في نفس الوقت من أي أفكار منحرفة مضللة.^(٤)

نتواصل من خلال البحث أن الدستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ قد جاء بفترة حرجة على العراق فوجود الاحتلال الأمريكي، بالإضافة إلى انتشار الإرهاب والفكر المنحرف والمتطرف في بعض المناطق ادى إلى قيام المشرع الدستوري بترسيخ الحقوق والحريات وخصوصا الفكرية منها في متن الدستور، من أجل وضع حد لأي فكر منحرف أو مضلل يحاول أن ينتقص من بناء الدولة القانونية العراقية، فقد حرصت الأجهزة الأمنية بمختلف صنوفها إلى محاربة أي فئة تقوم ببث أي أفكار غير سليمة، من خلال المتابعة والتدقيق والرقابة حتى تضمن سلامة أي معلومات يتم تناقلها بين الأفراد من خلال وسائل التواصل الاجتماعي او الاعلامي.

ثالثا: الحفاظ على الهوية الدينية: إن بين الأمور المهمة التي يجب أن تحافظ عليها الدولة هي الحفاظ على الهوية الدينية للشعب العراقي، خصوصا مع وجود فئات مختلفة داخل هذا الشعب فأن دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ ضمن أيضا بشكل فعال الغالبية للشعب العراقي الهوية التي ينتمون لها الا وهي الهوية الإسلامية، بالإضافة إلى ضمان الحقوق الدينية لكافة المكونات الأخرى في الشعب اذ نص على أنه "يضمن هذا الدستور الحفاظ على الهوية

(١) د. رنا مولود شاكر، المصدر السابق، ص ١٢٦.

(٢) المادة (٣٧) ثانيا من دستور جمهورية العراق سنة ٢٠٠٥.

(٣) د. رنا مولود شاكر، المصدر السابق، ص ١٣٧.

(٤) د. احسان محمد مهدي ، دور الدولة في ترسيخ مفهوم الامن الفكري لمواجهة التطرف، مقال منشور على موقع المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف ، تاريخ الزيارة ٥/٤/٢٠٢٥.

الإسلامية لغالبية الشعب العراقي, كما و يضمن كامل الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة وممارسة الدينية كالمسيحيين والايديين, والصابئة المندائيين".^(١)

نستدل من خلال البحث ان ضمان الهوية الإسلامية غالبية الشعب العراقي بالإضافة إلى ضمان كافة الحقوق الدينية للأقليات الأخرى داخل العراق سوف يساهم في تعزيز الأفكار الإيجابية لدى الأفراد, من خلال ممارسة كل فئة دينها بشكل اعتيادي بعيدا عن التعصب والتطرف, لأنه في حالة عدم ضمان حقوق الأقليات الأخرى في معتقداتها سوف يؤدي ذلك إلى تقبلهم لأفكار منحرفة مضللة , بهدف الانتقام أو بهدف إظهار ديانتهم من خلال نشر أفكار متطرفة, لذا فقد سد المشرع الدستوري العراقي هذه الذريعة وجعل الهوية العامة لغالبية الشعب العراقي الإسلام, وضمن أيضا حقوق الأقليات الأخرى من أجل الحفاظ على افكارهم وعدم الاعتداء عليها للوصول الى امن فكري قائم على احترام الآخرين.

وتجد الإشارة بأن الحفاظ على الهوية الدينية يعد أمرا مهما لأن أغلب الأفكار المضللة تأتي بغطاء ديني متطرف, لأن بعض الجماعات أو الأفراد يعملون على استغلال عباءة الدين في نشر أفكار غير صحيحة أو متطرفة للناس, مما يؤثر في أمنهم الفكري لذلك فإن الحرص على التوعية الدينية الصحيحة والعمل على الأخذ بالأمور التي تدعو إلى الوسطية والاعتدال هو الحل الأمثل والأنسب في تحقيق وتحصين الأمن الفكري لدى الإنسان العراقي, من خلال إشاعة روح الأخوة في الدين والحرية في ممارسة الشعائر وعدم تعدي أحد على أحد, وضمان كرامة كافة الفئات الأخرى في الشعب حتى نصل إلى مجتمع قائم على المواطنة والتعايش السلمي تحت خيمة العراق الواحد وحساب كل واحد على الله تعالى.^(٢)

الفرع الثاني

ضبط حرية الفكر والتعبير عن الرأي

لا شك أن حرية الفكر من بين الحريات التي يتمتع بها الإنسان فله الحق في التفكير بما يشاء, بالإضافة إلى حقه في التعبير عن رأيه في أي موضوع يراه مناسبا, إلا أن هذا التفكير والتعبير عن الرأي إن لم يكن في حدود معينة فإنه سوف يؤدي إلى كسر حاجز التحصين المبني على أفكار الآخرين ومن ثم التأثير عليهم , لذلك سوف نبين هذين الموضوعين في فقرتين الأولى سنوضح فيها ضبط حرية الفكر, والفقرة الثانية سنبين فيها ضبط حرية التعبير عن الرأي وعلى النحو الآتي:

أولاً: ضبط حرية الفكر: انه حرية التفكير تعد من الحريات الأساسيات المهمة, لأنها تمكن الإنسان من التوصل إلى اختراع العديد من الأمور التي تخدم البشرية, كما أنها تساعد الإنسان على تحليل الأمور واستنتاجها من أجل الوصول إلى حلول مناسبة في كثير من المجالات سواء كانت علمية أو إنسانية, وقد حث القرآن الكريم على التفكير في كثير

(١) المادة (٢ / ثانيا) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

(٢) د. احسان محمد مهدي , المصدر السابق , تاريخ الزيارة ٥ / ٤ / ٢٠٢٥.

من الآيات القرآنية إذ قال تبارك وتعالى (ويتفكرون في خلق السماوات والأرض)^(١) وغيرها الكثير من الآيات في القرآن التي تدل على حرية الفكر الإنساني، إلا إن هذا الفكر يجب أن يكون في خدمة الناس وليس مضرتهم، ومن هذا المنطلق فإن حرية الفكر تعد من الحريات المهمة والخطيرة في نفس الوقت، فالإنسان عندما يفكر بأمر ما يجب أن يكون هذا التفكير في الحدود التي تخدم البشرية، لذلك فإن هذه الحرية يجب أن تكون في الحدود القانونية المسموح بها في نطاق الدولة، لأن الأمن الفكري يعد مرتكز مهم للتعايش السلمي للإنسان سواء مع نفسه أو مع الآخرين، فوجود هذا الأمن وبشكل محصن سوف يحمي الفرد والمجتمع في نفس الوقت من أي أفكار منحرفة أو مضللة.^(٢)

وعلى ذلك فإن دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ قد أخذ بحرية الفكر عندما نص على أنه "لكل فرد حرية الفكر والضمير العقيدة"^(٣) وبهذا فإن الإنسان له حرية الفكر في المجالات المختلفة بما يخدم مصلحة المجتمع. ومن الجدير بالذكر فإن ضمان حرية الفكر للإنسان من خلال الدستور العراقي لا يعني إطلاق هذا الأمر بحيث يصل بالشخص أن يقوم بأفكار تهدد المجتمع وتخل بالأمن لدى الأفراد، لذلك يجب أن تكون هناك ضوابط معينة في الأفكار التي يتوصل إليها الإنسان سواء بالبحث العلمي أو غير ذلك، من أجل ضمان سلامة الأفكار الموجودة فيها، فهذا يدل على ضبط الأفكار وسلامتها، فيجب أن يتم مراقبة أي أفكار معينة تؤدي إلى هدم الأواصر الموجودة في المجتمع أو تؤدي إلى اضطراب الأفكار السليمة، علماً أن الأمن الفكري يساهم ويساعد في اندماج الأفراد في المجتمع بشكل عام في الحياة الآمنة السليمة وفق تعاليم الإسلام و بما لا يخالف القانون.^(٤)

وعلى ذلك يجب أن تمارس سلطات الدولة المختلفة صلاحياتها في ضبط الأفكار التي يروج لها من خلال وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، إذ تتم مراقبة أي أفكار مضللة أو منحرفة تؤدي إلى هدم التحصين الفكري لدى الإنسان، فدور مؤسسات الدولة ضروري وقوي في معالجة هذه الأمور، من خلال حجب المواقع التي تعمل على نشر هذه الأفكار أو حذفها أو منع انتشارها، فهذا يدخل ضمن عمليات ضبط الإداري التي تمارسها الإدارة بمختلف أجهزتها، إذ يجب أن تتخذ الإجراءات المناسبة من أجل محاربة أي أفكار منحرفة فلها إصدار قرارات بمنع كتب معينة أو تفريق تظاهرة أو حتى استخدام القوة المادية لإدارة استخدام الضبط الإداري من أجل منع هذه الأفكار الموجودة المنحرفة التي تهدد الأمن والأمان الفكري الموجود لدى الإنسان.^(٥)

(١) سورة ال عمران الآية ١٩١.

(٢) د. جنان شهاب أحمد، مهددات الأمن الفكري التي تواجه الشباب، مقال منشور على موقع مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٣/٣٠.

(٣) المادة (٤٢) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

(٤) د. إبراهيم بن محمد علي الفقي، الأمن الفكري، بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري، المملكة العربية السعودية، ص ١٨.

(٥) د. ماهر صالح علاوي، الوسيط في القانون الإداري، دار ابن الأثير، العراق، ٢٠٠٩، ص ١٦٤ وما بعدها.

ثانياً: ضبط حرية التعبير عن الرأي: لكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه في شتى المجالات فهذه حرية له يجب احترامها، لكن في نفس الوقت يجب أن يتم ضبط هذه الحرية من ناحية أن هذا الإنسان الذي يعبر عن رأيه في مجال معين يجب أن لا يتعدى بأفكاره أو يتجاوز بها على الآخرين، لأن هذا يشكل جريمة يعاقب عليها القانون، فأفكار تصدر من أي شخص وتظهر للجمهور يجب أن لا تخرق الأمن الفكري وما يوجد عليه من تحصين، فالإنسان يتأثر ببعض الأفكار التي تتناغم وعواطفه وخصوصاً الدينية منها أو السياسية.^(١)

وبذلك فإن دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ قد كفل حرية التعبير عن الرأي عندما نصت على أنه "تكفل الدولة بما لا يخل بالنظام العام والآداب: أولاً حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل".^(٢) من هذا النص نستنتج أمر مهم وهو كفالة الدولة لحرية التعبير عن الرأي لكل إنسان، لكن جعل المشرع الدستوري شرطاً مهماً في ذلك وهو عدم الإخلال بالنظام العام والآداب العامة، فأفكار يعبر عنها الإنسان وتؤدي إلى الإخلال بالنظام العام والآداب فإنها ممنوعة، خصوصاً إذا ما علمنا أن فكرة النظام العام فكرة واسعة تشمل العديد من الأمور ومن ضمنها الأمن الفكري لأن إشاعة الأفكار المنحرفة سوف يؤدي إلى الإخلال بالنظام العام وظهور الإشاعات المضللة مما يؤدي ذلك إلى اضطراب الأمن العام وليس فقط الأمن الفكر، لذلك فإن أي أفكار معينة تنشر يعبر عنها أصحابها للعامة يجب أن تكون في حدود الدستور والقانون، لأن الحرية وإن كانت مضمونة إلى أنها تكون في حدود القانون.^(٣)

يتضح لنا مما تقدم ان دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ قد ضمن وكفل للإنسان الحقوق والحريات ومنها الحرية الفكرية، لكن في نفس الوقت حرص على تحصين فكرة الإنسان وجعله آمناً غير متأثر بالأفكار المضللة و المنحرفة و الإرهابية التي إن وجدت تهدم التحصين الذي توافر لفكر الإنسان، لذلك فإن الجهود المبذولة من كافة مؤسسات الدولة لتحصين الأمن الفكري قد أثرت كثيراً في الحد من الأفكار المضللة والمنحرفة في العراق.

الخاتمة

بعد أن أكملنا البحث في موضوع سبل التحصين الفكري في الدستور العراقي توصلنا إلى أهم النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً: النتائج: و تمثلت بالآتي:

- ١- التحصين الفكري يدل على منع الأفكار المنحرفة والمضللة في أن يتأثر بها أي إنسان ويبتعد عنها، ويعمل بالضد منها وفق إجراءات ووسائل محددة بموجب القانون.
- ٢- وجود بعض الوسائل التي تؤثر على فكر الإنسان من نواحي مختلفة سواء تعلق بضعف الوعي الديني أو السياسي أو غيره.

(١) محمد جبار طالب الموسوي، حرية التعبير عن الرأي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين، العراق، ٢٠٠٥، ص ٢٥.

(٢) المادة (٣٨/أولاً) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

(٣) د. علي عبد العالي الاسدي، حرية التعبير عن الرأي بين القانون والشرعية الإسلامية، دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق العلمية، المجلد الأول، العدد الأول، ٢٠٠٩، ص ١٣٨.

- ٣- وجود العديد من السبل التي من خلالها عالج المشرع الدستوري العراقي الأمن الفكري وكيفية تحصينه والحفاظ عليه.
- ٤- يساهم ضعف الوعي الديني و السياسي في انتشار بعض الأفكار المتطرفة التي تؤدي إلى التأثير على أفكار الإنسان بشكل أو بآخر.
- ٥- انه حرية الفكر والتعبير عن الرأي تعد مدخل نحو انتشار الأفكار سواء كانت هذه الأفكار منحرفة أو متطرفة , أو أفكار صحيحة سليمة تخدم الإنسان.

- ٦- يساهم الوعي السياسي و الديني والثقافة السياسية الواعية في الحد من انتشار الأفكار المنحرفة والمضلة مما ينتج عنها تحصينا فكريا وآمن فكري عال للإنسان .

ثانيا : التوصيات : وتمثل بالاتي:

- ١- ضبط حرية الفكر من خلال مراقبة سلوكيات بعض الأفراد لأنها في الغالب تدل على افكارهم, فلا بد من تشديد الرقابة على سلوكيات وأفعال بعض الأشخاص حتى لا يكون هناك فكريا منحرفا.
- ٢- ضرورة ضبط حرية التعبير عن الرأي ,اذ يجب أن تكون في الحدود المسموح بها دستوريا و قانونيا, فلا يجوز نشر أفكار مضللة منحرفة بحجة حرية التعبير عن الرأي.
- ٣- نشر الوعي الديني والسياسي بين الناس من خلال توجيه الخطباء أو إقامة دورات وتجمعات حتى لو في الأماكن العامة ليستفيد منها عامة الناس حول التحصين الفكري ومنع انتشار الأفكار المضللة.
- ٤- التركيز على التربية الأسرية من خلال مراقبة الأبناء والبنات وحثهم وإرشادهم على عدم التأثر بأي أفكار منحرفة ومضلله.
- ٥- مراقبة وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي كونها الأكثر تأثيرا في المجتمع والأسرع في نشر الإخبار والأفكار, فيجب عدم السماح بنشر أي أفكار مضللة او منحرفة و متطرفة لنصل بالنهاية إلى تحصين فكري يخدم الجميع .

المصادر

اولا : القران الكريم

ثانيا : الكتب :

- ١- ماهر صالح علاوي , الوسيط في القانون الإداري, دار ابن الأثير ,العراق, ٢٠٠٩.
- ٢- رمزي طه الشاعر, الوجيز في النظرية العامة للقانون الدستوري, جامعة عين الشمس, مصر.
- ٣- سرج ميلانو , الفقر في البلدان الغنية, تعريب نخلة فريفر, ط١, الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام, ليبيا, ١٩٩٥ .
- ٤- حياة عبيد وآخرون, الأمن الأسري في ضوء تحديات العصر, ط١, مختبر الدراسات الفقهية والقضائية, الجزائر, ٢٠٢٠ .
- ٥- السعيد بن محمد هراوة, حماية الأسرة في ظل الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية, ط١, سامي للطباعة والنشر, الجزائر, ٢٠٢٢ .
- ٦- أحمد جابر حسنين, الإصلاح الإداري ودوره في القضاء على الفقر, ط ١, المجموعة العربية للتدريب ونشر, مصر, ٢٠١٣.
- ٧- بن خليفة فاطمية, الأمن الفكري ودور المدرسة في تعزيزه, دراسة تحليلية, الجزائر .

ثالثا: الرسائل والاطاريح :

- ١- نارس حمى أمين عثمان, جرائم وسائل الإعلام المضرة بالأشخاص وأجهزتها المقررة في الفقه الإسلامي, اطروحة دكتوراه, كلية العلوم الإسلامية, جامعة السليمانية, كردستان العراق, ٢٠٢٢.
- ٢- محمد جبار طالب الموسوي, حرية التعبير عن الرأي, رسالة ماجستير, كلية الحقوق, جامعة النهرين, العراق, ٢٠٠٥.
- ٣- سرحد أحمد سليم, إشكالية تبرير التطرف في العصر الحديث بآيات قرآنية, رسالة ماجستير, كلية العلوم الإسلامية, جامعة السليمانية, كردستان العراق, ٢٠٢١.

رابعا : البحوث :

- ١- إبراهيم بن محمد علي الفقي, الأمن الفكري, بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري, المملكة العربية السعودية.
- ٢- علي عبد العالي الاسدي, حرية التعبير عن الرأي بين القانون والشريعة الإسلامية, دراسة مقارنة, بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق العلمية, المجلد الأول, العدد الأول, ٢٠٠٩.
- ٣- نايف أحمد ضاحي الشمري, دور مجلس حقوق الإنسان في مكافحة التطرف الديني, بحث منشور في مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة, العدد الثاني, السنة الأولى, ٢٠١٩.
- ٤- أمل فاضل عبد خشان, محمد جبار اتوية, الإرهاب الفكري بين النظرية والقانون, بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية, العدد ٢٧ سنة ٧, ٢٠١٥, العراق.
- ٥- أحمد عطا الله عبد النابض, دور الفقه المقارن في تنمية الوعي الفقهي وترسيخ أسس التعايش السلمي, بحث منشور في المؤتمر العلمي الدولي الأول, مجلة كلية الشريعة والقانون بدمنهور, جامعة الأزهر, مصر, ٢٠٢٠.
- ٦- رنا مولود شاكر, الأمن الفكري والإرهاب, العراق نموذجا, بحث منشور في مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية, العدد ٨.

خامسا : المقالات :

- ١- جنان شهاب أحمد, مهددات الأمن الفكري التي تواجه الشباب, مقال منشور على موقع مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية, تاريخ الزيارة ٣٠/٣/٢٠٢٥.
- ٢- احسان محمد مهدي, دور الدولة في ترسيخ مفهوم الامن الفكري لمواجهة التطرف, مقال منشور على موقع المركز العراقي لتوثيق جرائم التطرف, تاريخ الزيارة ٥/٤/٢٠٢٥.

سادسا : الدساتير :

- ١- دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

سابعا : المواقع الالكترونية :

- ١- قاموس المعاني الموقع الالكتروني www.almaany.com.